لقوى الفاشية والتطرف الاسرائيلي وتصاعد دعواتها العلنية الى تطبيق سياسة الابادة والطرد الفردي، والجماعي... [وعبّر] عن تقديره لدور وشجاعة قوى السلام الاسرائيلية في تصديها وفضحها لقوى الفاشية والعنصرية والعدوان، وفي دعمها لنضال شعبنا في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة؛ [وأكد] المجلس قراراته السابقة بشأن تعزيز وتطوير العلاقة مع هذه القوى الديمقراطية»*.

وفي مقدمة البيان الى التوجه السلمي لدى م.ت.ف. لتسوية القضية الفلسطينية، أشار الى «... ان المجتمع الدولي أصبح مهيأً أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تسوية سياسية لقضية الشرق الاوسط وأساسها القضية الفلسطينية، وان سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومن خلفها الادارة الاميركية، لا تستطيع ان تستمر في سياسة عدم الاستجابة للارادة الدولية، التي تجمع، اليوم، على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه... وتحقيقاً، لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على: ١ ـ ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الاوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية... وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولتنفيذهما، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمها الحق في تقرير المصير... ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ ٢ ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية؛ ٣ ـ الغاء جميع قرارات الالحاق والضم وازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧؛ ٤ ـ السعي الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت اشراف الامم المتحدة، لفترة محددة، لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ مؤات لانجاح اعمال المؤتمر الدولي والوصول الى تسوية سياسية شاملة... برضى وقبول متبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الاراضي؛ ٥ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن؛ ٦ ـ ضمان حرية العبادة... في الاماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الاديان؛ ٧ ـ يضع مجلس الامن، ويضمن، ترتيبات الامن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية». وربط البيان بين مستقبل الدولة الفلسطينية العتيدة والعلاقة مع الاردن؛ اذ أكد «العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني، فان العلاقة المستقبلية بين دولتي الاردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية... تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينها». وأكد البيان التزام المجلس الوطني الفلسطيني «بقرارات الامم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي والاستعمار والتمييز العنصري، وحقها في النضال من اجل استقلالها... [ورفض الارهاب] بكل انواعه، بما في ذلك ارهاب الدولة، مؤكداً التزامه بقرارته السابقة بهذا الخصوص، وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨، وقراري الامم المتحدة ٤٢/١٥٩ لعام ١٩٦٧ و ٦١/٤٠ لعام ١٩٨٥، وبما ورد في ' اعلان القاهرة ' الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ بهذا الخصوص». وفي ضوء ما تقدم، شدّد البيان على «التضامن العربي في اطار الامة العربية ودولها لمواجهة العدوان الاسرائيلي والمساندة الاميركية لهذا العدوان، ولتعزيز المكانة العربية والدور العربي المطلوب للتأثير في السياسات الدولية لصالح الحقوق والقضايا العربية... [وتوجه] الى الشعب الاميركي، مناشداً أوساطه المختلفة العمل على وقف سياسة الادارة الاميركية التي تتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه المقدس في تقرير المصير، ومناشداً كل قطاعات الشعب الاميركي العمل على اقرار سياسات تتطابق مع شرعة حقوق الانسان والمواثيق والقرارات الدولية، وتخدم الجهد المطلوب لاحلال السلام في الشرق الاوسط، وتوفير الامن لشعوب المنطقة كافة، بما فيها الشعب الفلسطيني»**.

* نص البيان السياسي في شؤون فلسطينية، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢.

** المصدر نفسه.